

سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر

د. نوي طه حسين

أ. غربي يسين سي لاخضر أ. سرار خيرة

جامعة الجلفة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي تضطلع به سياسات التعليم العالي في الرفع من كفاءة وجودة مخرجات المؤسسات التعليمية بما يواكب متطلبات التنمية المستدامة، حيث سعت الجزائر جاهدة في تحقيق ذلك من خلال انتهاج سياسات تعليمية تخدم الطلبة بالدرجة الأولى، ومن جهة ثانية تمكن من تحقيق ما كان منتظرا منها بسبب الكم الهائل لمخرجات الجامعة الجزائرية على حساب النوعية، والمنافي تماما لمتطلبات سوق العمل في ظل غياب التخطيط للاحتياجات التعليمية في الجزائر والذي واكب انفصال السياسة التعليمية عن خطط التنمية، وبالتالي فشل التعليم في تحقيق التنمية المرجوة منه والابتعاد كل البعد عن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التعليم، سياسة التعليم العالي، التنمية الشاملة.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de souligner le rôle important joué par les politiques de l'enseignement supérieur dans l'amélioration de l'efficacité et de la qualité des résultats des établissements d'enseignement, conformément aux exigences du développement durable. qui n'a pas atteint ce qui était attendu de lui en raison de la grande quantité de la sortants de l'université Algérienne au détriment de la qualité, chose qui n'est pas conforma aux exigences du marché du travail en l'absence de planification des besoins éducatifs en Algérie, qui a été accompagné par la séparation de la politique de l'enseignement des plans de développement, et donc l'échec de l'enseignement dans la réalisation du développement souhaité et loin de répondre aux exigences du développement durable.

Mots-clés: Enseignement, politique de l'enseignement supérieur, développement durable

مقدمة

يعد التعليم العالي في نطاق السياسات التربوية الشاملة من الأدوات الأساسية لتنمية المجتمع وتحديثه، كونه قمة الهرم التعليمي، والرصيد الاستراتيجي الذي يغذيه بمختلف الكوادر البشرية، ويوفر الرؤية العلمية لمختلف القضايا، ويسهم في نشر المعرفة وتطبيقها في حل المشكلات من خلال البحوث والدراسات، إلا أنه وفي ظل تطور العلوم والمعارف والمهن، والتوجه نحو الاقتصاد الحر، عرف عدة مشكلات دعت لإعادة إصلاحه للخروج به من أزمتته، فالتعليم العالي واجه ويواجه مشكلات وتحديات توجب مراجعة فلسفته وعلاقته بالمجتمع، ومعالجة مشكلاته حتى يتماشى مع التغيرات الحاصلة على مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتحديات الجديدة في ضوء الظروف المحلية والخصوصيات الثقافية لكل مجتمع، وهو ما عرفته كثير من جامعات دول العالم.

وقد عرفت سياسة التعليم في الجزائر عدّة منعطفات ومنعرجات تتأرجح بين الإصلاح والتطوير، تبعا للتطور والتغيير والتحوّل السريع الذي يشهده العصر، فلا نكاد نعثر على منهاج قار" ثابت "لفترة طويلة، فهذه المناهج تتخبط بين الإفادة وعدمها، والغاية وراء هذه الإصلاحات هو الوصول إلى أرقى مستويات التعليم، كون هذا الأخير مفتاح وأساس كلّ رقيّ وازدهار، وبه تتجسد مكانة الأمة بين سائر الأمم، وفي أفق هذا السياق الإصلاحية عرف نظام التعليم في الجزائر تغييرا جذريًا.

الإشكالية الرئيسية: مما سبق ولتحديد معالم الدراسة وتوضيحها ارتأينا طرح التساؤل الرئيسي التالي:
إلى أي مدى يمكن لسياسات التعليم العالي أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟
أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- دراسة واقع التعليم العالي وسياساته في الجزائر؛
 - إلقاء لمحة عن وضع الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وتسلط الضوء عن معوقات وآفاق التنمية المستدامة؛
- هيكل الدراسة: ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقديم هذه الدراسة في محورين أساسيين :

▪ المحور الأول: واقع سياسات التعليم العالي في الجزائر؛

▪ المحور الثاني: علاقة التعليم العالي بالتنمية المستدامة في الجزائر؛

المحور الأول: واقع سياسات التعليم العالي في الجزائر

أولا: مفهوم التعليم العالي ومبادئه

1. تعريف التعليم العالي

فيما يخص مدلول التعليم العالي يعرف على انه كل تعليم رسمي يتم في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات والمتعلمون في هذه المؤسسات التعليمية الرسمية هم صغار السن نسبيا ولم يسبق لأكثرتهم إن دخلوا سوق العمل¹. أما (نابليون برونو) يعرف التعليم العالي على أنه ذلك المسار الذي يفصل الثانوية على الحياة العملية مروراً بالتعليم العالي الذي يلي مباشرة مرحلة التعليم الثانوي لغرض الالتحاق بالمناصب العليا والمكانة الراقية من أطباء ومهندسين ومحاسبين ورجال قانون ومعلمين،² كما لا يجب أن يكون التعليم العالي لغرض التعليم فقط إنما يجب أن يكون تعليماً متخصصاً، تقدمه الجامعة باعتبارها مؤسسة علمية تعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة، تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة وتمنح شهادات متخصصة، كالليسانس وشهادات عالية كالماجستير والدقيقة كالدكتوراه.

وللجمع بين التعريفين بإمكاننا تعريف التعليم العالي على انه مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاءة والنبوغ وتنمية مواهبهم وسد لحاجات المجتمع حاضره ومستقبله بما يساير التطور المتغير الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها، ولن يكون إلا بواسطة المدارس المتخصصة والكليات والمعاهد العليا والجامعات وغيرها.

2. مبادئ التعليم العالي في الجزائر

لقد تأثر التعليم العالي خلال تطوره بمختلف السياسات والخطط التي عرفتتها الجزائر خلال مسيرتها وتحولاتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنها لم تخرج عن نطاق المبادئ التالية:³

أ. ديمقراطية التعليم العالي:

- استطاعت الجامعة خلال السنوات الست التي عقيت إصلاح عام 1971، مضاعفة عدد طلابها، فبعد أن كان هذا العدد في مستهل السنة الدراسية 71-72 (36.005 طالب) أصبح في سنة 77-78 (63915 طالب) أي أن ما بين 85 % إلى 90 % من خريجي البكالوريا يسجلون فعلا في معاهد التعليم العالي.

- و قد تعزز هذا النمط من الديمقراطية بتطبيق اللامركزية وانتشار عدد من مؤسسات التعليم العالي داخل الوطن. فبالإضافة إلى الجامعات الثلاثة: في العاصمة، وهران وقسنطينة؛ أنشئ عدد من المراكز في عنابة وتلمسان ومستغانم وتيزي وزو وباتنة وسطيف، حسب ما ينص عليه الميثاق الوطني، فإن الجزائر ينبغي أن تحقق مشروع جامعة أو معهد جامعي في كل منطقة.

ب. جزارة الهياكل والمناهج والإطارات:

يعتبر الإصلاح خطوة حاسمة لوضع المؤسسة الجامعية في مسارها الطبيعي وهو خدمة التنمية الوطنية والتكيف مع متطلبات التغيير السريع الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال، فقد كان الإصلاح ضرورة ملحة لإخراج الجامعة من غربتها وعزلتها وتحديد هياكلها التي صممها الاستعمار منذ حوالي خمسين عاما لتلي أغراضه وتخدم مصالح قلة من المستوطنين فيما كان يسمى ب " ممتلكات ما وراء البحر".

وتمثلت الهيكلية الجديدة في إلغاء نظام الشهادات والسنة التحضيرية وتوزيع الاختصاصات على فروع تجمعها أقسام وتأسيس معاهد من مجموع تلك الأقسام التي كانت تضمها في السابق كليات والعمل على تحقيق نوع من التكامل والتعاون العلمي والإداري بين مختلف المعاهد.

أما بالنسبة للمناهج فقد أحدث الإصلاح انقلابا في الطرق التقليدية الموروثة وعرضها بأساليب تربوية جديدة والمراقبة المستمرة للمعارف وتدعيم حصص الأعمال التطبيقية والموجهة داخل كل وحدة والتخلي عن الأسلوب التلقيني والإلقائي واعتبار الوحدة الدراسية مجموعة متناسقة من المعارف والمهارات.

ج. التعريب:

إن الجامعة التي كانت تقتصر قبل الإصلاح على استخدام لغة واحدة وهي الفرنسية في جميع الاختصاصات باستثناء الآداب العربية وبعض الاختصاصات في العلوم الاجتماعية، قد شهدت بعد الإصلاح تحولا كبيرا في الاتجاه نحو التعريب وتمثل ذلك في الإجراءات التالية:

➤ تدريس العربية كلغة في الاختصاصات التي تدرس باللغة الفرنسية؛

➤ إنشاء فروع تستعمل العربية في التدريس.

لقد حدد الهدف من تعليم اللغة الوطنية لمن يتلقون تعليمهم أساسا بلغة أجنبية في التجهين:

➤ إدماج هؤلاء الطلاب في السياق العام لعملية التعريب؛

➤ تمكينهم من استخدام اللغة الوطنية بعد التخرج كأداة للعمل وخاصة بعد إتقان المصطلح الفني المرتبط بالمهنة.

د. مردود التعليم العالي وتدعيم التعليم العلمي والتقني:

تخريج أكبر عدد ممكن من الإطارات الكفأة في أقصر مدة ممكنة بواسطة عدد من الإجراءات التنظيمية والبيداغوجية التي تؤدي إلى الحد من الإخفاق والتسرب والعمل على تدعيم وتوسيع التعليم العلمي والتقني.

وقد تنبته الوزارة المعنية إلى هذه إلى وضعية، فأشارت إلى الخطورة التي يشكلها الاحتلال في التوازن بين الاختصاصات وعدم تطابقها مع حاجات البلاد الراهنة والمستقبلية وانعدام التوجيه والاعتماد على الإجراءات الإدارية لمواجهة المشاكل بعد أن تستفحل وعدم الإسراع بوضع نظام للتوجيه على مستوى الوزارة ومؤسساتها التعليمية.

هـ. البحث العلمي:

ولا يستوفي هذا الإصلاح أبعاده إذا لم يفحص التعليم العالي في ميدان البحث العلمي، لأن المقياس الحقيقي لإنتاجية الجامعة هو ما يدور فيها من نشاط علمي في مجالات البحث الأساسي والتطبيقي للمساهمة في حل المشاكل المطروحة على البلاد، أو

للعمل على تفاديها، فبهذه الطريقة تستطيع الجامعة أن تفرض وجودها على المستوى العالمي وتبرهن على فعاليتها في المعركة التي تخوضها بلادنا ضد التخلف.

ثانياً: تطور التعليم العالي في الجزائر:

إن أهمية قطاع التعليم العالي في تكوين الإطارات اللازمة لقيادة التنمية في الجزائر، دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام به والقيام بعدة إصلاحات؛ حيث مر التعليم العالي بعدة مراحل، موضحة فيما يلي:⁴

❖ المرحلة الأولى 1962-1969

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية، فبعد أن كانت هناك جامعة واحدة بالجزائر العاصمة، افتتحت جامعة وهران سنة 1966، تلتها جامعة قسنطينة سنة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر وجامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف بوهراة وجامعة عنابة.

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعاً فهو ما كان موروثاً عن الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية الطب وكلية العلوم الدقيقة. كما كانت الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الأقسام، تدرس تخصصات مختلفة وكان النظام البيداغوجي مطابقاً للنظام الفرنسي، حيث كانت مراحلها كما يلي:

- مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدرس؛
- شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية؛
- شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث (أطروحة علمية)؛
- شهادة دكتوراه دولة: قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

و قد كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي والتعريب الجزئي والجزارة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة

❖ المرحلة الثانية 1970-1979

تبدأ هذه المرحلة باستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، تلاها مباشرة إصلاح التعليم العالي سنة 1971 وتمثل هذا الإصلاح في تعويض الكليات بمعاهد مستقلة تضم أقسام متجانسة واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية، كما أجريت التعديلات التالية على السنوات الدراسية:

- مرحلة الليسانس: ويطلق عليه أيضاً مرحلة التدرج وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية؛
- مرحلة الماجستير: وتسمى أيضاً مرحلة ما بعد التدرج الأولى وتدوم سنتين على الأقل. وتنقسم إلى فترتين الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة؛
- مرحلة دكتوراه علوم: ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثانية وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية. كما عرفت هذه المرحلة فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

❖ المرحلة الثالثة 1998-2003

وتميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلية والإصلاح الجزئي. وأهم الإجراءات التي عرفتتها هذه المرحلة ما يلي:

➤ وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.

➤ قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات؛

➤ إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد؛

➤ إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة؛

➤ إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات.

وبحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة، 13 مركزا جامعيًا، 6 مدارس عليا للأساتذة، 14 معهدا وطنيا للتعليم العالي و12 معهدا ومدرسة متخصصة. كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق للجامعات، مما ساهم في تدعيم هيكل قطاع التعليم العالي وتحميد ديمقراطيته.

الإختلالات الرئيسية للنظام التعليمي الكلاسيكي

عرف نسق التعليم العالي اختلالات عدة، سواء على الصعيد الهيكلي والتنظيمي للمؤسسات أو على الصعيد البيداغوجي والعلمي للتكوينات المقدمة وتمثل هذه الاختلالات على وجه الخصوص في:⁵

- في مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة، حيث يمكن تسجيل ما يلي:

■ استناد الالتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممرز، فرغم المساواة التي حققها هذا النظام، إلا أنه يبقى نظاما غير مرن ويتضمن قدرا من الإحباط لكونه يقود إلى مسالك تكوين نفقية.

■ مردود ضعيف من جراء التسرب المتعبر، والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة وهي الوضعية التي تزداد تفاقما بفعل اعتماد نمط تدرج وانتقال سنوي، واللجوء إلى إعادة توجيه عن طريق الإخفاق.

■ أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة، على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلالته المعرفية.

■ تخصص مبكر، يوجه بمقتضاه الطلبة توجيهها مبكرا وعادة ما يكون ابتداء من السنة الأولى جامعي، إلا أنه يبقى في غالب الأحيان توجيهها غير واضح نحو فروع متخصصة وبطريقة لا رجعة فيها.

■ نظام تقييم ثقيل ومثبط، من خلال تعدد الامتحانات (امتحانات متوسطة المدة، الامتحانات الشاملة، والامتحانات الاستدراكية).

- في مجال هيكلية وتسيير التعليم، يمكن تسجيل ما يلي: هيكلية معقدة ونفقية، ولا توفر مقروئية واضحة، <طور قصير المدى يتميز بجاذبية قليلة وغير قادر للاستجابة بفعالية للأهداف التي سطرت له بسبب الغموض الذي ميز النصوص المنظمة لهذا التكوين والمكانة الممنوحة له فضلا عن انحسار فرص التشغيل لخريجي هذا التكوين في غياب تعبير واضح عن الاحتياجات من قبل القطاعات المستعملة، <متنوع ومرن بما يضمن التفتح الفكري وتشغيلية الخريجين وقابليتهم على التكيف في الحياة المهنية، < غياب شبه تام للمعايير نتج عنه انغلاق الفروع، الشيء الذي لا يمكن الطالب من الحفاظ على المعارف المكتسبة والاستفادة

منها في مسلك آخر في حالة التحويل بل بقاءه مغلقا في فرع نفقي، <تسيير ضاغط وتنقصه الرشادة للنشاط البيداغوجي وعلى حساب الوقت المخصص للتعليم.

-في مجال التأطير تجدر الإشارة إلى ما يلي: مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج ازدادت تفاقما في غياب التناغم بين البحث والتكوين في أغلب الأحيان، مما أثر على تطوير هيئة التدريس ك ما ونوعا استمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين للجامعة نحو آفاق أخرى أكثر جذبا، لاسيما في غياب قانون أساسي خاص محفز وجاذب.

-في مجال الموازنة بين التكوين وسوق الشغل، نسجل ما يلي:

▪ برامج تكوين أقل ملائمة لمتطلبات التأهيلات الحديثة،

▪ اندماج ضعيف للجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما يرجع الكثير من الخبراء ضعف التعليم العالي في الدول العربية وعلى رأسهم الجزائر إلى ضعف الطرق والمناهج التعليمية المتبعة من طرف هذه الدول، وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها:⁶

➤ قدم المناهج التعليمية المستعملة في الجامعات الجزائرية والتي تتوافق وبيئة التعليم العالي القديمة ولا تتوافق مع البيئة التعليمية الحالية خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي فرضت بيئة تعليمية سماها المعرفة والتي أساها المورد البشري.

❖ المرحلة الرابعة وتبدأ سنة 2004

لقد تم في السنوات الأخيرة تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الهادفة إلى تطوير التعليم العالي وأساليب التكوين. حيث لم يعد خافيا توجه أنظمة التعليم العالي في العالم نحو تنظيم نمطي يتخذ شكل هيكلية تعليمية من ثلاث أطوار هي: الليسانس، الماجستير والدكتوراه، الشيء الذي يمنح مقروئية أفضل لهذه الأطوار وللشهادات المتوجه لها، على الصعيدين الوطني والدولي؛ ويتشكل كل طور من وحدات تعليمية موزعة على سداسيات:

• الليسانس: يشتمل على ستة سداسيات كما يتضمن مرحلتين أولاهما تكوين قاعدي متعدد التخصصات وثاني مرحلة تكوين متخصص؛

• الماجستير: ويشتمل على أربعة سداسيات، يحضر هذا التكوين لمهنتين مهنية وبخثية؛

• الدكتوراه: يضمن هذا الطور تكوينا تبلغ مدته ست سداسيات ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد مناقشة الأطروحة.

ثالثا: المؤشرات الكمية حول تطور التعليم العالي في الجزائر:

1. تطور تعداد الطلبة في الجزائر:

يمثل الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي أهم مدخلاتها وجوهر عملها، وقد عرف عدد المسجلين بها تطورا منذ حصول الجزائر على الاستقلال. والجدول رقم (01)، يوضح ديناميكية التدفقات الطلابية على مؤسسات التعليم العالي الجزائرية خلال الفترة (2004-2015):

الجدول رقم 01: تطور تعداد الطلبة في الجزائر

السنوات الجامعية	تعداد الطلبة لطور ليسانس			تعداد الطلبة لطور الدكتوراه
	نظام كلاسيك	نظام LMD	المجموع	
2004 - 2005	714732	7101	721833	---
2005 - 2006	719513	23541	743054	---
2006 - 2007	733181	87483	820664	---
2007 - 2008	779783	172284	952067	3242

---	11952	1048899	283118	765781	2009 - 2008
273	35087	1034313	357634	676679	2010 - 2009
1855	70635	1077945	575716	502229	2011 - 2010
4243	110580	1090592	750895	339697	2012 - 2011
6955	137662	---	779431	---	2013 - 2012
10103	203085	---	795020	---	2014 - 2013
13072	287543	---	780123	---	2015 - 2014

source: MESRS/DDP/SDPP/Annuaire statistique, N°41, 2012, p42.

نستنتج من خلال قراءة هذا الجدول، أن حجم التدفقات الطلابية على مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، عرف تزايدا مستمرا سواء تعلق الأمر بالتكوين في التدرج أو التكوين في ما بعد التدرج، خاصة بعد إدراج النظام الجديد LMD الذي سمح للعديد من المؤسسات التعليمية باستقطاب أعداد هائلة من الطلبة فانتقل من 7101 طالب LMD سنة 2004 أي بداية انطلاق النظام إلى 750895 طالب سنة 2012، ليتزايد في الارتفاع حتى يصل كأقصى حد له 795020 طالب، ويتضاءل بنسبة معتبرة في السنة الموالية ب 780123 طالب، وهذا الارتفاع كان على حساب النظام الكلاسيكي الذي تضاءلت أعداد المتوجهين له فبلغت 714732 طالب بظهور LMD ومنها يبدأ في التراجع ليصل 502229 خلال 2011، لينخفض انخفاضا شديدا يصل لحوالي 40 % بقدر 339697 طالب وذلك بحكم المزايا المتوفرة لدى نظام LMD وكذلك انتهاج الدولة لسياسة تعميم هذا النظام، كما نلاحظ ارتفاع ملحوظ في تعداد الطلبة في طوري الماستر والدكتوراه بنسب متفاوتة خاصة طور الماستر.

ويمكن إيعاز ذلك إلى: الزيادة المستمرة للطلب الاجتماعي على التعليم العالي، زيادة عدد السكان، تحسن مستوى المعيشة، تطلع الشباب إلى التعليم العالي باعتباره الطريق المضمون لتحقيق مستويات أفضل اقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى مبدأ تعميم التعليم وديمقراطيته. أما على مستوى التكوين في مرحلة ما بعد التدرج، فشهدت العقود الخمسة الماضية ارتفاع عدد التسجيلات في طور الليسانس بين النظام القديم والجديد حيث انتقلت من 721833 طالب سنة 2004 إلى 1090592 طالب سنة 2012.

2. تطور تعداد الأساتذة الجامعيين في الجزائر

الجدول رقم 02: إجمالي التأطير الجامعي حسب الدرجة العلمية

الدرجة السنوية العلمية	2004 2005	2005 2006	2006 2007	2007 2008	2008 2009	2009 2010	2010 2011
أستاذ تعليم عالي	1742	1950	2192	2282	2586	2874	3186
أستاذ محاضر	2382	2725	3013	3757	4338	4562	4817
أستاذ مكلف بالمحاضرات	9380	9990	11304	12875	1989	2352	2835
أستاذ مساعد	10725	11510	11730	11919	13812	15517	16681
أستاذ متربص	798	735	691	771	623	449	441
أستاذ مهندس	202	157	132	99	95	90	79
المجموع	27067	29062	29062	31703	34470	37688	40140

.source: MESRS/DDP/SDPP/Annuaire statistique, N°40,2011, p42.

من الملاحظ من الجدول أن تعداد الأساتذة في تزايد مستمرة من سنة إلى أخرى، ففي بداية نظام LMD كان قد بلغ عدد الأساتذة حسب الدرجات المقررة 27067 أستاذ إلى 31703 عام 2008 وفي هذه السنة أضافت الوزارة رتبة جديدة سميت بأستاذ مساعد صنف ب وبهذا يزداد تعداد الأساتذة ليصل إلى 40140 سنة 2014 وخلال سنة 2015 بلغ عدد الأساتذة بكل الدرجات العلمية 54000 أستاذ كأقصى حد.

3. التطور الكمي لمؤسسات التعليم العالي بالجزائر

الجدول رقم 03: تطور الشبكة الجامعية الجزائرية

النوع	السنوات	2005 2006	2006 2007	2007 2008	2008 2009	2009 2010	2011 2012	2013 2014	2014 2015
الجامعات		26	26	26	33	35	47	48	50
المراكز الجامعية		13	16	16	12	13	10	10	10
المدارس الوطنية للأساتذة		2	2	2	/	/	5	7	12+11 تحضيرية
المدارس الوطنية العليا		3	3	3	3	3	19	20	5+20 ملحقات
المجموع		44	47	47	48	51	81	85	107

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. www.mesrs.dz (2016/10/23)

يتضح من هذا الجدول التطور الكبير في أعداد الجامعات الذي ازداد ب 21 جامعة خلال ست سنوات فقط من 2005-2011، وب 15 جامعة خلال أربع سنوات في الفترة 2009-2014 وبزيادة الجامعات بدأت المراكز الجامعي بالانخفاض حوالي 6 مراكز في 2007 حيث بلغت 16 مركز وفي 2013 بلغت 10 مراكز بسبب تحويلها إلى جامعات، أما في المدارس العليا والمعاهد فنسبة ارتفاعها محتشمة حتى 2014 فبلغت أقصى عدد لها ب 20 مدرسة عليا، والذي يدل على عناية الدولة بمجال التكوين الجامعي. وبحلول عام 2012 أصبحت الشبكة الجامعية الجزائرية تحوي 81 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية تضم 47 جامعة و 10 مراكز جامعية 19 مدرسة وطنية مدرسة عليا و 5 مدارس عليا للأساتذة.

المحور الثاني: علاقة التعليم العالي بالتنمية المستدامة في الجزائر

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة ومتطلباتها

1. تعريف التنمية المستدامة.

وردت الكثير من التعاريف للتنمية المستدامة ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

- تعرف التنمية المستدامة في التشريع الجزائري حسب المادة 04 من القانون رقم 10/03 المؤرخ في: 20 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بأنها: "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".⁷
- تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية للتنمية المستدامة: هذه اللجنة شكلتها الأمم المتحدة وعرفت هذا المصطلح الجديد من خلال تقريرها لسنة 1987 بأنها: "التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".⁸
- تعريف المجلس العالمي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI): "التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تمد بخدمات اقتصادية، اجتماعية وبيئية أساسية لكل سكان منطقة ما دونما إخلال استمرارية الأنظمة الطبيعية والاجتماعية باختلاف موارد هذه الخدمات".

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): التنمية المستدامة هي ذلك المسار الطويل أين تعظيم الرفاهية الإنسانية للأجيال الحاضرة لا يؤدي إلى تدميرها للأجيال المستقبلية".
- تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية: "التنمية المستدامة هي ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق وعلى نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".

2. متطلبات التنمية المستدامة: يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بالاتي:⁹

- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.
 - سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها.
 - العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف
 - التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية قائمة على المعرفة.
 - الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها والعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع الدراية بان صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.
 - الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية وتوطيد علاقة التعاون في المعلومات داخل وخارج المنطقة.
- تلك المتطلبات العامة تمثل الإطار العام للتنمية المستدامة ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي يجري فيها جهود التنمية حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية.
- كما انه لتطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم يتطلب، تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنّبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يتطلب الأمر التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة، وهي:¹⁰
- 1 - تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة، من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.
 - 2 - المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.
 - 3 - تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة.

ثانيا: دور التعليم العالي في التنمية المستدامة في الجزائر

1. التعليم الجامعي والتنمية:

في علاقة التعليم الجامعي بالتنمية فإن وظيفة هذا التعليم تنعكس بصورة رئيسية في تنمية وتطوير الموارد البشرية وإيجاد المهارات تخصصات الضرورية لعملية التنمية فإكتشاف الإمكانيات أو الموارد الطبيعية واستغلالها واستثمار رأس المال وتطوير التكنولوجيا والقيام بالأعمال التجارية يحتاج إلى موارد بشرية متعلمة ومدربة.

فالجامعة في المجتمع الغربي كان ولا زال لها دور حقيق في تشكيل مكونات التنمية الاقتصادية وخير مثال على ذلك الجامعات الألمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن الحالي¹¹.

وتفسر لنا النشأة الحديثة للجامعات العربية كغيرها من الدول النامية أن تلك الدول لم تقطع شوطا كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية بالمقارنة بما قطعتة بعض الدول النامية الأخرى كالجزائر مثلا والتي اهتمت بتبني سياسات اقتصادية حديثة عن طريق تشجيع جامعاتها ومؤسساتها العلمية والاقتصادية الوطنية فالجامعات هي المصدر الرئيس لإعداد الكوادر البشرية المدربة لتؤدي نوعا من الاستثمارات الإنتاجية والذي يختلف عن الاستثمار الاستهلاكي وهذا ما أكده أصحاب نظرية رأس المال البشري. وقد تحدثت شولتر Schultz عن أهمية التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة أما ما يعرف بالمؤهلات المطلوبة لتكوين المهارات العلمية والفنية التي تؤهله لدخول سوق العمل ويكون نواة لتكوين ما يعرف بالقوى العاملة المدربة التي تؤدي وظيفتها الأساسية نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية¹².

كما اعترف بصعوبة تحليل مشكلات التعليم العالي من قبل الاقتصاديين وتحليلهم للعملية التعليمية الجامعية وخاصة في الدول النامية وفي هذا الصدد يقول: "إن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه وكذلك فإن الموارد المحددة التي تخصص لدعم الجامعات والكليات والخدمات ذات قيمة عالية ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات.¹³

وهكذا تعددت جوانب العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية كما تتنوع مظاهر ونتائج هذه العلاقة وذلك بإقرار العديد من المهتمين من علماء التربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتنظيم والإدارة وغيرهم كما يعكس هذا التداخل والتنوع في نفس الوقت مدى التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه في دفع عجلات التنمية وسياسات التحديث والتحضر. ومن هذا المنطلق ظهر العديد من الفروع العلمية المتخصصة التي تهتم بقضايا التعليم والتنمية والتي تسعى جاهدة لدراسة وتحليل كل من عمليات وسياسات التعليم في ضوء ما تطلبه احتياجات وضروريات التنمية.

وما دامت هذه العلاقة موجودة-علاقة التعليم بالتنمية- فإنه من الضروري على الدول أن تسعى إلى التقدم بقصد اللحاق بالدول المتقدمة التي تعبى جهودها لتطوير التعليم بما حتى يمكنها أن تستفيد منها في التنمية أقصى استفادة¹⁴.

2. لمحة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

أ. أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم 04: أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري

المعلومات السنوات		2015	2014	2013	2012	2011	الوحد	المؤشرات
205.2	212.2	210.5	207.8	198.8	مليار دولار	الناتج المحلي الخام		
	3.4	3.3	2.5	2.4	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي		
4	4.5	5.0	8.9	4.5	%	التضخم-متوسط أسعار المستهلك-		
10.2	9.6	12.8	12.3	19.8	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري		
68.5	70.2	73.4	75.1	76.6	مليار دولار	إجمالي الصادرات		
60.8	59.7	58.7	61.6	57.4	مليار دولار	إجمالي الواردات		
1.1	1.3	1.5	1.8	2.2	%	الدين الخارجي		
40.4	37.6	37.0	36.5	36.0	مليون نسمة	عدد السكان		

المصدر: ببي وليد، مرجع سابق الذكر، ص ص 82-83.

كما هو ملاحظ من الجدول 04 فان الناتج المحلي في تزايد مستمر ومتقارب أي في حدود 198.8 مليار دولار كحد أدنى وذلك بالتوازي مع معدلات النمو للناتج وفي مقابل ذلك نجد معدلات التضخم هي الأخرى في ارتفاع نتيجة السياسة المنتهجة من طرف الدولة كضريبة للزيادة في الناتج، وهناك خلل في الميزان التجاري الناتج عن ارتفاع الواردات على حساب الصادرات فقد انخفضت في غضون 4 سنوات بنسبة 10% من 2011 إلى 2015، أما الدين الخارجي فهو في انخفاض مستمر حيث انخفض بما نسبته 50% في أربع سنوات، كل هذا مع ارتفاع في عدد السكان المتزايد.

ب. التعليم والتدريب

لقد تأكد الدور الذي يؤديه عنصر التعليم والتدريب في تحقيق التنمية من خلال نتائج مجموعة من الدراسات في هذا المجال. وفي هذا الإطار أبرزت نتائج الدراسة التي تمت في البرازيل بين عامي 1970 و1980 حول تقدير دالة إنتاج متغيرها التابع هو معدل النمو ومتغيراتها المفسرة هي معدل نمو رأس المال المادي، معدل نمو رأس المال البشري معبرا عنه بالتعليم ومعدل نمو العمالة، أن عنصر التعليم هو ثاني أهم مفسر للنمو الاقتصادي (24%) بعد التقدم التكنولوجي (40%) كما أوضحت الدراسة كذلك أن كل زيادة في متوسط سنوات التعليم القوي العاملة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة 20%. وأفادت دراسة أخرى أجريت على ستة (6) دول متقدمة هي اليابان، بريطانيا، السويد، فرنسا، إيطاليا، أستراليا، أن العلاقة بين التعليم العالي والتنمية علاقة غير خطية بمعنى أن التعليم العالي في بعض الحالات قد لا يؤدي دورا في تحقيق التنمية وهذا راجع أساسا إلى نوعية التعليم ومدى تطابقه مع أغراض التنمية.

كما تبين من دراسة أخرى أجريت على (59) دولة أن تحسن مستوى التحصيل العلمي يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة، واتضح انه كلما زاد تباين توزيع التعليم بين أفراد القوى العاملة كلما زاد تباين توزيع الدخل بينهم، وكثيرا ما يغير التعليم من القيم والآمال والمواقف التي تكون غير ملائمة لعملية التنمية، ومن ذلك إحداث تغيرات هيكلية غير ملائمة للبيئة، إدخال أنماط استهلاكية تعيق عملية الادخار وتعيق إدخال أساليب الإنتاج الحديثة.

و. موقع الجزائر من دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو مؤشر مركب يقيس معدل إنجاز البلد فيما يخص أبعاد أساسية للتنمية البشرية، وهي:¹⁵

* الجوانب الصحية معبرا عنها بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

* المعرفة وتقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ونسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي.

* مستوى المعيشة ويقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد.

ويتم حساب هذا المؤشر لـ 175 دولة على أساس البيانات المتوفرة من الوكالات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية في هذا المجال ويستعمل كوسيلة للمقارنة بين البلدان حول ما تم تحقيقه في نواحي التنمية البشرية المختلفة. أما بالنسبة للجزائر فان تقرير الأمم المتحدة لسنة 2005 قام بحساب دليل التنمية البشرية المعبر عن سنة 2002 وتحتل الجزائر المرتبة 108 من بين الدول التي شملها الترتيب، وتم تصنيفها ضمن مجموعة الدول ذات تنمية بشرية متوسطة¹⁶.

الجدول رقم 05: دليل التنمية البشرية للجزائر

108	الترتيب
الجزائر	البلد
69.5	متوسط العمر المتوقع
68.9	نسبة الأمية لأكثر من 15 سنة %
70	نسبة الالتحاق بالتعليم %

576	الناتج المحلي للفرد\$
0.704	قيمة دليل التنمية البشرية
83	الترتيب حسب الناتج المحلي

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، ص 141.

تعتبر قيمة دليل التنمية البشرية في الجزائر متوسطة إذا ما تناسبت مع معدل نمو الناتج المحلي، وذلك بسبب تقارب نسبة الأمية التي بلغت 68.9% مع نسبة الالتحاق بالتعليم بنسبة 70%، فقد ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية من 0.693 عام 2000 إلى 0.704 سنة 2005 وهذا دلالة زيادة التنمية البشرية في الجزائر وهي في ارتفاع مستمر.

ثالثا: تطور معدلات البطالة وخصائص مخرجات التعليم العالي في الجزائر

1. معدلات البطالة في الجزائر

الجدول رقم 06: تطور معدلات البطالة في الجزائر

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ذكور %	8.1	8.4	9.6	8.3	9.2	9.9
إناث %	19.1	17.2	17.0	16.3	17.1	16.6
معدل البطالة	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

إن البطالة كانت ولا زالت هاجس أمام المجتمع والدولة على حد سواء إذ أن معدلات البطالة في تزايد مستمرة لعدم التوفيق بين مخرجات الجامعة وما يطلبه سوق الشغل، فمن الملاحظ في الجدول أن هذه المعدلات محصورة بين 08 و 12 ترتفع من 2010 إلى 2012 ثم تصل الحد الأدنى لها بمعدل 9.8 ثم ترجع للزيادة مرة أخرى، كما نلاحظ إن معدلات البطالة عند الذكور اقل منها عند الإناث لكن البطالة عند الإناث في انخفاض مستمر عكس ما يحدث عند الذكور التي معدلات بطالتهم في تزايد مستمر.

2. خصائص مخرجات التعليم العالي التي يحتويها سوق العمل في الجزائر:

تميز اليد العاملة المؤهلة وخصوصا مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق العمل بما يلي:¹⁷

- تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن ناقصي الخبرة المهنية عند ولوجهم عالم الشغل؛
 - وجود فوارق بين المكتسبات العلمية وما هو مجسد في سوق العمل؛
 - عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للوظيفة مستقبلا؛
 - عدم إلمام الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن تتناسب وتخصصه، وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون أخرى؛
 - صعوبة الاندماج في عالم الشغل نظرا لغياب مهارات الاتصال والقيادة من جهة وغياب المهارات المهنية من جهة أخرى.
- و تتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:
- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف؛
 - عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل؛
 - ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل؛
 - عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛

- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار؛
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات؛
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المؤلّد لمناصب الشغل؛
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور؛
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات؛
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات؛
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

ثالثا: تحديات التعليم العالي في ظل متطلبات التنمية في الجزائر

1. التحديات الاقتصادية للتعليم العالي في الجزائر¹⁸

ترتبط هيكلية التعليم العالي في الجزائر^{الجزائر} بالسوق الاقتصادية من خلال:

- أ. إحلال القيم الاقتصادية مقام القيم الأكاديمية: بحيث لا يمكن الفصل بين القيم الحاكمة للتعليم العالي وقيم عالم الأعمال التي تركز على المنفعة والمنافسة، والقيم الأكاديمية التي من المفروض أن تركز على الحرية الفكرية والبحث الخلاق والمتابعة المخلصة للمعرفة، ونتيجة لهذه السيطرة الاقتصادية سيفقد التعليم العالي المعنى الحقيقي لأهدافه الفكرية والاجتماعية؛
- ب. إعادة التقويم للأدوار التقليدية للتعليم العالي في مجالات البحث والتعليم وخدمة المجتمع، مع تنامي الإهمال للبحوث الأساسية وتلك الخبرات التي لا يمكن استخدامها مباشرة في مجال العمل، وهكذا يصبح من أهم التحديات المستقبلية إبقاء مثل هذه المهام ضمن الوظائف الرئيسية للجامعة؛
- ت. إذا لم تستطع الدولة أو القطاعات الصناعية العامة والخاصة أن تتعرف على الأدوار المستقبلية للتعليم العالي، فإنهما لن يهتمتا بالاستثمار فيه، وبدلا من ذلك سوف يبحثان عن آليات أخرى تقدم لهما ما يتطلعان إليه ومن ثم في ظل هذه التحديات لهيمنة القيم الاقتصادية على الجامعة وسياساتها، تنشأ مطالب للبحث عن بدائل وسياسات واستراتيجيات للتخفيف من حدة التوتر بين التعليم العالي والاقتصاد.

إن مواجهة التحديات الاقتصادية تفرض على السياسة الجامعية في الجزائر مطالب عديدة منها:

- إعداد خريجين لديهم مهارات جديدة، يتمتعون بصفات لا تجعلهم مجرد باحثين عن الوظائف فقط، بل قادرين أيضا على إيجاد وظائف في سوق العمل التي تتغير باستمرار.
- الحاجة إلى برامج تعليمية وبحثية تتصف بالمرونة والتنوع، بما يتناسب مع التطورات المحتملة في سوق العمل.
- توثيق العلاقة المهنية بين الجامعة وسوق العمل.

2. التحديات الاجتماعية للتعليم العالي في الجزائر¹⁹

يواجه التعليم العالي في الجزائر طلبا اجتماعيا كبيرا على مؤسساته، وهذا يعود إلى النمو السكاني السريع واتساع الشريحة العمرية من 18 إلى 23 سنة، واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة في حد ذاتها، بغض النظر عن جدوى هذه الدراسة، وجدوى الشهادة الجامعية، وهنا يقف صناع السياسة الجامعية عاجزين أمام هذه الأزمة، بل متذبذبين، فتارة ترفض السياسة الجامعية وتعزل الطلب الاجتماعي، وذلك بوضع معايير وقواعد صارمة في سياسة القبول في الجامعة، وتارة أخرى تترك الحبل على الغارب، وفي

الغالب ترضخ للأمر الواقع وتقبل الأعداد المتزايدة من حملة شهادة البكالوريا في كل موسم دراسي، وهذه الخطوات غير مجدية ناتجة من ضعف السياسة التعليمية.

من ناحية أخرى على الرغم من التوسع الكمي الكبير فإن نسبة الطلاب الجامعيين إلى عدد السكان لا تزال قليلة، وما لم تتضمن السياسة الجامعية سياسات واضحة للقبول في الجامعات وربطها باحتياجات التنمية، فستظل الجامعات الجزائرية تخرج أفواجا من الطلبة غالبا ما يكادسون في وظائف إدارية وجهاز إداري متضخم أصلا بالعمالة المقنعة. وفي ظل هذه التحديات قد تعكس البنية الاجتماعية للتعليم العالي في المستقبل بعض المشكلات الاجتماعية السائدة في المجتمع الخارجي، حيث تتأصل مظاهر الإنشطار والعزلة بين النظم الداخلية أو بين البشر.

3. التحديات التخطيطية والمنهجية: ويتعلق هذا التحدي بعدم التوازن الواضح في هيكل تخصصات الجامعة حيث نلاحظ زيادة في أعداد المقبولين في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية من آداب وفنون وقانون وسياسة، في حين أن هناك نقص في تخصصات العلوم التقنية والهندسة والتكنولوجيا.

4. التحديات التكنولوجية والعمولة: ²⁰ تملك الجزائر نصيبا جيدا من المباني والأجهزة والتقنيات المتطورة في بعض الجامعات على غرار الولايات الشمالية والشرقية، في حين هناك بعض الولايات لا يتوفر فيها الحد الأدنى من التجهيزات والتقنية. ويلاحظ أن تقارير اليونسكو قد حرصت على تأثير الآثار المستقبلية لثورة المعلومات وظاهرة العمولة على عملية التعليم على المستوى الكوني فأكد تقرير (التعلم ذلك الكنز المكنون) ضرورة النظر إلى العالم كقرية نتيجة إدخال التكنولوجيات العديدة والجديدة في عصر الاتصال العالمي، وتكوين شبكات علمية تكنولوجية تربط بين مراكز البحوث والمراكز الكبرى في العالم (، وعلية فإن التعليم العالي في الجزائر يواجه تحديات خطيرة تفرضها عليه ثورة المعلومات وظاهرة العمولة.

وما يمكن أن نستنتجه مما تقدم أن أهم التحديات التي تواجهها الجامعة الجزائرية هو توجيهها نحو التعليم العالي الجماهيري والذي يهتم بالكم على حساب الكيف، مما يقتضي ضرورة إعادة فحص دور الجامعة. حيث عملت الوزارة مؤخرا على استحداث مدارس تحضيرية لتعليم النخبة من شأنها أن تقدم مخرجات ذات نوعية وتضفي بالاهتمام بتطوير الجامعة على نحو واتجاه أفقي. خاتمة

إن فعالية الجامعة في التنمية لا يمكن أن تكون ناتجة من حاجة اقتصادية أو تنمية ضاغطة لمخرجات هذه المؤسسة، ذلك أن الجامعة باعتمادها على استراتيجيات تقليدية في عصر متسارع، يوجد لديها افتراق واضح بين طموحات التنمية وحقيقة الواقع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتحدث عن إشراك الجامعة في خطط التنمية أو في تنفيذها في أضعف الأحوال في وجود فجوة معرفية بكل فروعها، ومورد بشري لا يعي من مسؤوليته إلا قسمها النظري أو مطالبة برعاية حكومية، إضافة إلى غياب رؤية إستراتيجية حقيقية حول مستقبل المورد البشري المكون في هذه المؤسسات الجامعية، بدلا عن تجميع كتل بشرية وتخريجها من دون أنتفهم دورها أو أن تكون لها قدرة المسيرة وأخذ الدور في حركة المجتمع.

وعليه فإن الجامعة لا تقوم بدور هام في إقامة خطط تنمية أو تنفيذها إن كانت ترى أن الواقع الاجتماعي ككل ما زال يرى لها على أنها مقتصرة على دورها التقليدي، وهو ما جنى عليها كما جنى على الطالب والأستاذ والبحث والتنظير والتخطيط. والذي يتوجب إدراكه ابتداء وانتهاء هو أن هناك علاقة جوهرية بين معدل النمو الاقتصادي ومستوى التعليم وقاعدة رأس المال البشري.

النتائج:

انطلاقا من تحليلنا السابق لمعطيات البحث نصل إلى النتائج التالية:

- إن انفصال المناهج والبرامج التعليمية عن الواقع المؤسسي أدى إلى إخفاق المؤسسات التربوية والجامعات ومراكز التكوين الجزائرية في أداء دورها كمولد للموارد البشرية المؤهلة التي كان من المفروض أن تستغل مباشرة من قبل المؤسسات الاقتصادية بعد التخرج.
 - إن غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الصناعية، يؤدي إلى عدم إثراء الجانب التطبيقي للخريج، والذي سينعكس سلبا على مواءمته عمليا لاحتياجات سوق العمل.
 - إن غياب التخطيط للاحتياجات التعليمية في الجزائر أدى إلى انفصال السياسة التعليمية عن خطط التنمية، وبالتالي فشل التعليم في تحقيق التنمية المرجوة منه.
 - إن التركيز على الكم أدى إلى توجيه نفقات التعليم نحو زيادة عدد الهياكل البيداغوجية لاستيعاب العدد المتزايد من الطلبة وهذا على حساب الكيف والاهتمام بجودة العملية التعليمية وجودة مخرجاتها.
- الإقتراحات :
- إن نوعية التعليم العالي وفرص الوصول والمساواة والاعتراف المتبادل بالشهادات كلها مسائل مهمة في العالم أجمع، الأمر الذي جعل الدول المتقدمة تجسد محتوى هذه المناهج والشهادات على أرض الواقع، انطلاقا من كل ذلك نعرض المقترحات التالية من أجل تفعيل مساهمة التعليم العالي في التنمية المستدامة :
 - وجوب استفادة الجزائر من النظام الجديد للتعليم العالي في الدول المتقدمة.
 - هناك حاجة إلى تعزيز أنظمة التعليم العالي بدءا بالتركيز على النمو والجودة - خلق أطر تأمين النوعية وأنظمة المراجعة المؤسسية وأنظمة الاعتماد وتعزيز النوعية للموفرين الخاصين للتعليم العالي.
 - وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب الفني والمهني، الذي يعد دعامة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي للبلدان ودخول الشباب في سوق العمالة، لا بد من تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة لتغطية أكبر عدد ممكن وبكفاءة وفعالية.
 - يعد التمويل الكافي للمؤسسات والدعم المالي أمر ضروري، ولا بد من توفير موارد كافية بما في ذلك البنية التحتية، المكتبات ومرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرة على البحث.
 - لا بد أن تكون أنظمتنا التعليمية مخزنا لأنظمة المعرفة الخارجية، إن الإصلاح المستمر للمناهج الدراسية ضروري لتحقيق النوعية والجدوى من التعليم العالي.
 - لضمان الجودة والنوعية في التعليم لا بد من المتابعة المستمرة للمشكلات التي تواجه الدارسين وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى التقويم المستمر للبرامج والتخصصات لمعرفة مدى فعاليتها وملاءمتها لاحتياجات المجتمع المتغيرة، وتحديد الصعوبات التي تواجه التنفيذ، ومعرفة مدى رضا أصحاب العمل عن خريجي الجامعات والاقترحات التي يرونها لتطوير التخصصات والبرامج.
 - إدخال تخصصات حديثة في برامج التعليم العالي تتواءم مع احتياجات المجتمع المتغيرة لزيادة تفاعل نظام التعليم والتدريب مع الاحتياجات التنموية، لكي تعكس البرامج التعليمية المصالح الاقتصادية العريضة وإيجاد الروابط المناسبة بين البرامج.

الهوامش والمراجع :

- 1- محمد محمد إبراهيم، إعادة الهيكلة الإدارية للمؤسسات العربية للتعامل مع تحديات الأزمات المعاصرة في ضوء تداعيات الأزمة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2012، ص 300.
- 2- عزيز رياض هادي، الجامعات النشأة والتطوير-الحرية الأكاديمية- الاستقلالية، بغداد، 2010، ص 13.
- 3- محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1989، ص ص 213-225.
- 4- نول ثور، كفاءة هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي - دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة-، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، دفعة 2011-2012، ص ص 114-115.
- 5- عدمان مريزق، كريم قاسم، التدريب الموجه بالأداء للموامة بين سياسات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، يوم 20 ماي 2010، بجامعة زيان عاشور بالجلفة، ص ص 23-24.
- 6- قورين حاج قويدر، واقع ومتطلبات إصلاح مناهج التعليم الجامعي في الجزائر، مع الإشارة إلى حالة ماليزيا ومقومات نجاحها، مجلة علوم إنسانية، مجلة دورية محكمة تعنى بالعلوم الإنسانية، السنة الخامسة: العدد 36 : 2008.
- 7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، القانون رقم 03-10 المؤرخ في 20 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ص 10.
- 8- قدي عبد المجيد، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 157.
- 9- الفيلاي، عصام بن يحيى، وآخرون " نحو مجتمع المعرفة، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول"، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار الحادي عشر، 2013، ص 40.
- 10- الحسن، عبد الرحمن محمد، " التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها"، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 2011، ص 07.
- 11 - Ashby. E, the future of Nineteen Century idea of University, mierva(6), 1967,p-17
- 12 - T.W.Schultz, investment in human capital American economic review, 51March1961.p 17
- 13- عبد الله محمد عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع " النظرية السوسولوجية المعاصرة"، الجزء الثاني، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 180.
- 14- غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، دفعة 2013-2014، ص ص 150-151.
- 15- البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، نيويورك، 2002، ص 80.
- 16- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2005، نيويورك، 2005، ص 142.
- 17- بيبي وليد، خريجو الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية، مجلة الإنسان والمجال، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، العدد 03 افريل 2016 (عدد خاص)، ص ص 78-79.
- 18- سلمى الإمام، صنع السياسة العامة في الجزائر-دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999-2007، رسالة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والاداري كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، 2007-2008، ص 257.
- 19- نفس المرجع، ص 258.
- 20- سليمان شيبوط، قيوة سمير، سيخاوي محمد، دور الجامعة الجزائرية في عملية التنمية في ظل تحديات الألفية الثالثة- المشاكل ومقترحات التطوير- ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، يوم 20 ماي 2010، بجامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 202.